المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الأربعاء 8 حزيران 2022

مقالات

"إسرائيل هيوم": ثمن بقاء حكومة "بينيت" على قيد الحياة يرتفع

بقلم امنون لرود

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

في بعض النواحي، تقترب "إسرائيل" من نهايتها فيما يتعلق بالقيادة العاملة، وهنا، أمام أعيننا، يقول اليساريون صراحةً أنهم يفضلون حكومةً غير قادرة على تمرير حتى قانون واحد أو حتى قرار واحد، طالما أنه يمنع وجوده بالفعل من أسوأ وأبشع شيء، وما هو أسوأ شيء؟ حكومة يمينية، وقال "جدعون ساعر" :"لم يُمنح نتنياهو جائزة."

الحكومة ضعيفة الأداء هي حكومة لا تملك القدرة على محاربة التضخم أو تحديد السياسات الأمنية، من المعتاد أن يكون الرجل المسؤول عن الحقيبة زعيماً سياسياً حاز على قدرٍ كبيرٍ من ثقة الناس، وليس بالأغلبية المطلقة، لأنه حتى "بن غوريون" حصل على دعم 45 مقعداً زائد أو ناقص.

وصل المسؤول عن "الأمن القومي" اليوم إلى منصب رئيس الوزراء بوسائل سياسية من الابتزاز، ويوصى بقراءة مقتطف عن هذا الموضوع كتبه "أميت سيغال" في نهاية كتابه "قصة السياسة الإسرائيلية" :"لقد جعل النظام

الإسرائيلي ترجمة إرادة الشعب إلى حكومة فاعلة صعباً، لكن السابقة التي وضعها بينيت أن حزباً صغيراً يتولى السلطة بفضل المناورات السياسية، يهدد بقطع الصلة تماماً بين إرادة الشعب وهوية رئيس الوزراء."

في النهاية، لا يزال الافتقار إلى الأغلبية في الكنيست وانعدام القدرة على التشريع والحكم غير كافيين لاستبدال الحكومة أو قلبها. كما تم اكتشاف خطراً وجودياً على النظام، تم اختراع نوعاً من التصحيح يكون لثغرة واحدة، ولكنه يخلق ثغرات أخرى غير متوقعة، الكل يعرف الخيار المباشر لرئيس الوزراء، ورداً على ذلك انقسم شعب "إسرائيل" إلى "أميبات برلمانية"، استجابة للسهولة التي تم بها الإطاحة بالحكومات عن طريق التصويت بحجب الثقة، يجب أن يكون لدى الهيئة التشريعية سحب ثقة بناء أي القدرة على تشكيل حكومة بديلة، لذا فإن السقوط لم يأت بعد، ويبقى خيار حل الكنيست والذهاب إلى صناديق الاقتراع قائماً.

ما هو موجود الآن هو فجوة لا تطاق بين الرأي العام والحكومة التي فقدت الأغلبية، شعور المعارضة عند محاولة حشدها لتمرير "قانون اللوائح القضائية"، كأنها تغرق أثناء "غناء النشيد"، ودائماً – يتم تسويق كل فشل على أنه نجاح، في تصويت عام (2007) على نفس القضية بالضبط، كان "جدعون ساعر" من بين المعارضين.

ثمن البقاء على قيد الحياة -مع عدم التصويت في الكنيست- آخذ في الارتفاع، يجب عدم الاستهانة بالظواهر التي أصبحت روتينية في الكنيست بعد تصويت مصيري آخر، وبعد كل تصويت من هذا القبيل، كل يوم تقريباً، ينشب شجار يقترب أكثر فأكثر من عتبة العنف الجسدي، عادة بين أعضاء الكنيست اليهود والعرب.

إن تفكيك وتقسيم القيادة يستدعي ضغوطاً من كل الأنواع، أظهر التحالف موقفاً معادياً للمعارضة وفشل تماماً في توسيع صفوفه. فهل يعمل قادة الائتلاف أيضاً في خدمة مصلحة "بيبي" الذاتية؟

* * *

"يديعوت أحرونوت": بينت: الانقسام والخلافات داخل الكيان أذهبت النوم من عيني

بينت حول المسجد الأقصى: لا يمكن أن نعيش شهرا من التوتر كل عام

إيليئور ليفي

عبّر رئيس وزراء العدو نفتالي بينت عن خوفه الشديد من الحال التي وصلت إليها "إسرائيل"، وأن ما يذهب النوم من عينيه ويقض مضجعه هي الخلافات والانقسام داخل "المجتمع الإسرائيلي."

وخلال كلمة له صباح أمس (الثلاثاء) في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست حول التوتر والمواجهات في المسجد الأقصى التي تزامنت مع شهر رمضان و"يوم القدس" قال إنه: "لا يمكن لدولة بأكملها أن تعيش شهرا من التوتر كل عام، خوفا من إشعال منطقة الشرق الأوسط بأكملها، والآن هناك أمامنا 10 أشهر كاملة للنظر في كيفية الوصول إلى العام المقبل ونحن في حالة من الاستقرار."

وأوضح بينت في كلمته أمام اللجنة أنه لا يوجد حل للقضية الفلسطينية، وأن كيانه يميل إلى تحسين ما يمكن تحسينه مثل البنية التحتية أو عدد المعابر، ما قد يقلل أيضًا من عدد المقيمين في الداخل بدون تصاريح حسب قوله. كما أشار بينت إلى أنه أمر بزيادة عدد العمال المسموح لهم بالدخول من قطاع غزة للعمل في "إسرائيل" إلى 15 ألف عامل. وقال إنه يمكن لـ 12000 عامل دخول "إسرائيل" من غزة للعمل، وإن لدى المنظومة الأمنية خطة متدرجة لزيادة العدد إلى 20000.

واعترف بينت بأن "إسرائيل" قد غيرت استراتيجيتها تجاه إيران في الوقت الذي وردت فيه تقارير عن مقتل مسؤولين كبار من الجمهورية الإسلامية. وقال رئيس وزراء العدو إن مساوئ الاتفاقية النووية الحالية تفوق مزاياها "إذا مانظرنا إلى الأموال طائلة التي ستحصل عليها إيران بعد رفع العقوبات التي ستضخ منها إلى المنظمات "الإرهابية" التي تدعمها.

* * *

"هآرتس": عباس يقف أمام مفترق سيحسم مستقبله السياسي

بقلم: جاكي خوري

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

رئيس راعم، عضو الكنيست منصور عباس، وجد نفسه في الليلة الماضية في وضع هو الاصعب بالنسبة له منذ انضمامه للائتلاف مع بينت ولبيد. محاولة اجتيازه بسلام التصويت الذي يهدد حياة الحكومة فشلت. والآن هو يقف امام مفترق طرق يمكن أن يؤثر على مستقبله السياسي ومصير المهمة التي من اجلها انضم للائتلاف.

في شهر رمضان المتوتر نجح عباس في المناورة بين رغبته في البقاء في الائتلاف وبين ضغط الجمهور الذي استخدم عليه من اجل ترك السفينة في اعقاب المواجهات الصعبة في الحرم. الصور من الحرم لم تكن تروق له، لكن الاحداث لم تخرج عن السيطرة. وقد نجح في الاقناع بأن ذريعة الدفع قدما بإجراءات اقتصادية لصالح الجمهور العربي من داخل الائتلاف تفوق حرج البقاء فيه.

هذا ايضا كان السبب في أنه كان أول من ذهب الى بيت غيداء ريناوي زعبي (ميرتس) بعد اعلانها عن الانسحاب من الائتلاف. وساهم بشكل كبير في الخروج من الازمة الائتلافية، حتى لو كان بشكل مؤقت.

في الليلة الماضية، في التصويت على تمديد سريان انظمة الطوارئ التي تطبق القانون الاسرائيلي في الضفة، كان وضع رئيس راعم أصعب وأخطر. لأنه يشعر ايضا بالإحباط والغضب بسبب مماطلة الوزارات الحكومية في الدفع قدما بخطوات لصالح الجمهور العربي، يقف عباس في موقف مشكوك فيه أن يكون قد وقف فيه أي عضو كنيست عربي، حيث أنه ملزم بتأييد القانون الذي يخلد في جوهره الأبرتهايد والاحتلال.

الاعضاء القدامى في راعم لا يتذكرون بأنهم ناقشوا هذه القضية في أي يوم. المصادقة على الانظمة اعتبرت تقريبا موضوع تقني، وحصلت دائما على اغلبية صهيونية واضحة. ولكن في الكنيست الحالية لا يوجد أي شيء مفهوم ضمنا، والعاصفة المناوبة اثبتت مرة اخرى بأن رغبة الائتلاف، لا سيما رغبة عباس، ابعاد مسائل سياسية – وطنية والانشغال فقط في مواضيع اجتماعية هي مجرد وهم، حيث أن الواقع لا يتفق دائما مع البرامج على الورق.

مؤخرا، قبل التصويت، عباس وجد نفسه يدخل الى معارك اليمين ويقنع اعضاء كنيست بتأييد تمديد سريان الانظمة. حسب رأيه، سقوط الحكومة بسبب هذا القانون، في الوقت الذي تدعمه فيه راعم، من شأنه أن يوفر ذخيرة ثقيلة لمنتقديه في الكنيست وفي اوساط الجمهور العربي وأن يوقع ضربة شديدة بالفرضية التي قادها منذ بداية ولايته.

من لم يكن شريك له في موقفه هو عضو القائمة مازن غنايم، لاعب التعزيز الذي احضره عباس الى راعم، الذي اعتبر نفسه متحرر من أي التزام تنظيمي. قرار التصويت ضد القانون اتخذه منذ فترة رغم أنه قام بتأجيل الاعلان عن ذلك حتى الدقيقة التسعين. خلافا لعباس، مستقبل غنايم في الكنيست لا يقلقه. بالعكس، هو على قناعة بأن كل يوم له كعضو في ائتلاف اليمين فقط يلحق به الضرر.

خطوة غنايم تضع عباس في موقع غير محتمل. وعلى اعتبار أن استقرار الائتلاف والحكومة مهم بالنسبة له فان رئيس راعم ملزم باتخاذ خطوة ضد غنايم، سواء في الحزب أو في الائتلاف. هناك من يطلبون منه الاعلان عنه كمنسحب أو الضغط عليه كي يستقيل، لكن الامر يتعلق بمخاطرة كبيرة جدا. في المجتمع العربي، خطوة غنايم أمس تضعه كبطل مناوب، حيث أن معارضته للأنظمة تعتبر خطوة انقذت كرامة اصدقاءه في الحزب ومكنتهم من الغياب عن التصويت. من يوجد في هذه الاثناء في موقف متدني هو عباس، الذي اتخاذ عقوبات

من قبله ضد عضو كنيست عربي صوت ضد الاحتلال لن تستقبل بتعاطف في اوساط ناخبيه ويمكن أن ترتد اليه كسهم مرتد.

في الائتلاف لوحوا أمس بتهديد فارغ، الذي بحسبه راعم ستعمل ضد غنايم في سخنين إذا قرر التنافس على رئاسة البلدية. غنايم سمع التقرير وضحك. "ماذا في ذلك. هل راعم ستؤيد مرشح القائمة المشتركة في سخنين؟"، تساءل امام المقربين منه. في راعم بالتحديد يعتبرون الانتخابات المحلية فرصة لخطوة اخرى، غنايم سيستقيل من الكنيست بموافقة متبادلة وسيتنافس على رئاسة بلدية سخنين بدعم من راعم وقوائم الائتلاف الاخرى. هكذا، اتخاذ خطوات ضده يكون أمر لا لزوم له، وسيتم تحييد أحد التهديدات داخل الائتلاف. إذا فاز مرشح القائمة المشتركة فان المكسب سيكون مضاعف. ولكن هناك علامة استفهام كبيرة تحلق فوق تطبيق هذا السيناريو. ومثلما علمت التجربة اعضاء الائتلاف فان الواقع لا يتوافق دائما مع الخطط على الورق، والحكومة تعيش على وقت مستعار.

* * *

"هآرتس": جميعنا محتلون

بقلم: ميخائيل سفارد

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الطفل الذي ولد في اليوم الذي وقع فيه الجنرال حاييم هرتسوغ على منشور، الذي البند الأول فيه أعلن بصورة احتفالية "جيش الدفاع الاسرائيلي دخل اليوم الى المنطقة وتولى السيطرة وتطبيق الأمن والنظام العام في المنطقة"، هذا الطفل يحتفل في هذا الأسبوع بعيد ميلاده الـ 55. في اللحظة التي تنفس فيها هذا الطفل النفس الاول على الارض ووالدته أعطته اللمسة الانسانية الأولى في حياته، كان الجنرال ثملَ بالقوة وقال: "جميع صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة بخصوص المنطقة أو السكان فيها ستكون من الآن فصاعداً لي بشكل حصري"، أعلن. ومن أجل عدم الشك بكونه القادر على كل شيء وأنه الحاكم الوحيد بدون أي قيود في هذه المنطقة التي تم احتلالها للتو على يد قواته – قواتنا، قال رسمياً إن أي واجب تم النص عليه في القانون، مثل "التشاور أو المصادقة من قبل أي جهة حول التشريع أو التعيين"، تم الغاؤه. "أنا سأقرر وأنا سأوجه"، هذه هي رواية الاحتلال.

الطفل الفلسطيني الأول للاحتلال وُلد لديكتاتورية الجنرال هرتسوغ، الذي بعد ذلك سيصبح الرئيس السادس لدولة إسرائيل، وابنه اسحق سيكون الرئيس الـ 11. من اليوم الأول الذي وُلد فيه هذا الطفل قام

بتسميته عبد (لكن ليس عبد الله، بل عبد اسرائيل)، هرتسوغ الأب استخدم سيادته عليه وعلى آبائه وعلى مئات الآلاف من أبناء شعبه الذين يعيشون في المناطق المحتلة: "أنا بهذا أعلن"، أعلنَ في البند الثاني في المنشور، الذي وزعته السيارات العسكرية الإسرائيلية في شوارع المدن الفلسطينية في 7 حزيران 1967، "عن حظر التجول في كل المنطقة". ومن يصعب عليه فهم المقروء أضاف "يجب أن لا يغادر أي أحد بيته طوال اليوم."

العبد خاصتنا وُلد في ظل ديكتاتورية احتلال وعاش فيها كل حياته حتى الآن. منذ ولادته وحتى شاب في منتصف عقده السادس هو لم يعش أي دقيقة من الحرية أو أي ثانية من السيادة. في السنوات التي قام فيها حاكمه الأول بفتح مكتب ناجح للمحاماة مع الزملاء ميخائيل فوكس ويعقوب نئمان ومارس حياة سياسية انتهت بانتخابه رئيساً لدولة اليهود، ومنح العفو لرجال الشاباك الذين قاموا بتعذيب السجناء الفلسطينيين وكذبوا على المحاكم، وقام ثلاث مرات بتقصير عقوبة اليهود من اعضاء منظمة سرية قتلوا طلاباً فلسطينيين وحاولوا قتل رؤساء بلديات فلسطينيين ومسافرين في حافلات فلسطينية، في هذه السنوات تم إملاء مسار حياة عبد عليه لكونه أحد الرعايا الذين ليست لهم حقوق مدنية، وخضوعه لهرتسوغ وورثته.

هم الذين قرروا ماذا سيكون مصير أراضي عائلته، وقرروا أيضاً اذا كان سيحصل على رخصة لبناء بيت، وهم الذين قرروا اذا كان سيسمح له السفر الى الخارج من أجل الإجازة أو الدراسة. هم الذين حظروا عليه أي نشاط سياسي واعتبروا أي انتقاد للحكم تحريضاً، وقاموا بحبس عشرات الآلاف، بعضهم بدون محاكمة، وحتى أنهم أخرجوا خارج القانون منظمات لحقوق الإنسان وأعلنوا بأنها منظمات إرهابية.

في سنوات بلوغه شاهد كيف أن مشهد وطنه قد تغير كلياً، وكيف أن مئات آلاف دونمات الاراضي الزراعية تمت مصادرتها، وأن مستوطنات جديدة مع بنية معمارية غريبة واوروبية هي التي تسيطر على الفضاء. لقد شاهد وصول المستوطنين الجدد الذين جلبوا معهم عقلية صاحب البيت وحصلوا من أتباع هرتسوغ كل ما تم أخذه من عائلته ومجتمعه: الأرض، المياه، الموارد الطبيعية، المشاركة في اتخاذ القرارات والكرامة بالطبع. نصف مليون مستوطن وانتفاضتان بعد ذلك. هرتسوغ الابن بدأ ولايته بزيارة مستوطنة هار براخا، حيث قام هناك بتدشين معهد وأشعل شعلة في عيد الأنوار في المكان الذي قَتل فيه الطبيب اليهودي باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي المصلين المسلمين. أما عبد فهو لم يقم بزيارته ولم يدشن أي شيء في قريته.

لا تقولوا بن غفير أو سموتريتش، يجب أن تقولوا هرتسوغ. منذ هرتسوغ الأب وحتى هرتسوغ الابن هذه هي المؤسسة الإسرائيلية، وليس هوامشها هي التي تقوم بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وإعادة هندسة الديمغرافيا للأرض المحتلة، وتخنق بعنف أي مقاومة لحكمنا، حتى المقاومة غير العنيفة، وتحكم بالكارثة

على عبد وعلى شعبه. أتباع هرتسوغ ربما هم ليسوا مسيحانيين مجانين. ولكن من وراء اللهجة الآرية مع لمسة كامبريدج يظهر تفوق اليهود بالأفعال. هم – نحن ربما لا نعلق صورة القاتل من الخليل في صالون البيت، لكن نحن المحتلون والسالبون الفعالون وليسوا هم. صحيح أننا لسنا جميعاً بن غفير، لكننا جميعاً هرتسوغ. إضافة الى ذلك، بن غفير وسموتريتش هم الأبناء الشرعيون المرغوب فيهم. هم ثمرة الشجرة التي قمنا جميعنا بتسميمها. لذلك، التركيز عليهم هو اتهام للحجر وإعفاء لليد التي ترشق الحجر.

عبد (55 سنة) يعيش في ابرتهايد كامل، هو من صنعنا جميعاً، نحن الإسرائيليين. ايضا الذين يعتقدون أنهم بعيدون عن مجانين الخليل. رجال الهايتيك، الذين يسيرون في مسارات الفخار وكل واحد من المحامين في مكتب هرتسوغ فوكس نئمان، جميعنا نفرض حظر التجول على عبد. جميعنا ننقل كل موارد بلاده لجيرانه المستوطنين على حسابه، فقط لكونه فلسطينياً وهم يهود. جميعنا وقعنا على نظام جميع مؤسساته موجهة لخدمة جيرانه اليهود، ومن أجل ذلك موجهة لاستعباده، فقط لكونه فلسطينياً وهم يهود. جميعنا خلقنا منظومة قانون منفصلة ومختلفة تسري على المستوطنين الذين هم ايضا شركاء في صياغتها، فقط لأنه فلسطيني وهم يهود. هل بهذا الشكل سيضطر الى قضاء ما بقي من حياته؟ هذا يتعلق بنا فقط.

أهلاً وسهلاً بالقادمين للسنة الـ 56.

* * *

"هآرتس" : و انكشف سرّ الأبارتهايد

الشرخ في اليمين، والذي نشأ في أعقاب قيادة بنيامين نتنياهو السامة، تسبّب بفقاعة سياسية نتج عنها معسكر جديد. معسكر متحد من نفوره من نتنياهو لكنه منقسم أيديولوجيا. النتيجة هي ائتلاف ومعارضة يصوتان وفقاً لاعتبارات سياسية ضيقة، ونواب يصوتون ليس وفقاً لصوت ضميرهم الأيديولوجي. في السنة الأخيرة رأى الجمهور اليمين في المعارضة يعارض قوانين يمينية، ومقابلهم أحزاب اليسار والوسط بل و"الموحدة" يؤيدونها – مثلاً في التواءات الطريق لإقرار قانون المواطنة.

وهكذا حصل أن الليكود والصهيونية الدينية – ظاهراً بيت مؤيدي الضم – عارضوا تمديد مفعول "أنظمة الطوارئ في يهودا والسامرة، القضاء والمساعدة القانونية"، والتي وضعت لأول مرة في 1967 ويمدد مفعولها منذئذ مرة كل بضع سنوات، المرة الأخيرة في 2017. أما ميرتس – ظاهراً بيت اليسار – فأيّد تمديد مفعولها. بفضل نتنياهو نشأت حالة يكون فيها بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير مستعدين لأن يسقطا البنية التحتية القانونية التي تسمح للمستوطنين بنمط حياة عادي بينما موسيه راز وغابي ليسكي من ميرتس يحميان مشروع الاستيطان، وحتى على القائمة العربية الموحدة "راعم" مورس ضغط لدعم هذه الأنظمة.

هذا التهكم لا يناسب الجميع. "لا يمكنني أن أتحمل مسؤولية كهذه"، قال، أول من أمس، النائب مازن غنايم من "الموحدة" قبل التصويت. "يوجد فرق إذا كان القانون يجاز بأصوات اليمين... وإذا كان يجاز بأصوات نواب عرب، بما فيهم صوتي". يمكن تفهمه، حتى لو كانت الأنظمة نفسها ليست متعلقة بمن يقرها، وحتى لو كان تمديد مفعولها "سقط فقط" بالصدفة في وردية "الموحدة"، ميرتس والعمل – الأحزاب التي كانت معارضةً للاحتلال هي في أساس فكرها السياسي.

الأمر الوحيد الذي يمكن لمعارضي الاحتلال والضم، عرباً ويهوداً على حد سواء، أن يواسوا أنفسهم به هو الجدال الجماهيري الذي ثار بالنسبة لأنظمة المناطق. حصل هنا شئ مهم. التزام اليمين في المعارضة بإسقاط حكومة التغيير، بكل ثمن، خرّب على الآلية القانونية الذاتية التي يعتاش عليها الأبارتهايد في المناطق – والتي عملت على مدى السنين بعيداً عن عين الجمهور – وهكذا عملياً كشف مجرد وجودها.

لقد تعرف الجمهور على الحقيقة القانونية التي تسمح بمشروع الاستيطان: وجود منظومتَي قانون منفصلتين في المنطقة ذاتها، واحدة للإسرائيليين (أي اليهود) وأخرى للفلسطينيين؛ ووجود منظومتَي قضاء، واحدة عسكرية للرعايا عديمي المواطنة الذين يعيشون في دكتاتورية عسكرية، وأخرى لليهود المميزين ذوي المواطنة الإسرائيلية، الذين يعيشون وفقاً للقانون الإسرائيلي في المنطقة التي ليست في سيادة إسرائيل.

للمرة الأولى يوجد للجمهور الغفير في إسرائيل فرصة لأن يفهم عما يتحدث العالم عندما يتحدث عن الأبارتهايد.

* * *

"يديعوت أحرونوت": كنيست مقلوب!

بقلم: سيما كدمون

لم يتفاجأ أحد حقاً من نتائج التصويت، أول من أمس. هذه كانت خسارة معروفة مسبقاً. ولكن ينبغي قول الحقيقة: إن أحداً لم يتوقع مثل هذه الفجوة.

ليست المعارضة هي التي أسقطت القانون، كان هذا هو الائتلاف. الموحدة، التي وعدت بأن نائباً واحداً فقط لن يصوّت مع، لم تصوت على الإطلاق، النائبة الزعبي من ميرتس، التي غضبت منها، أول من أمس، محافل في الائتلاف وقالت: إن عليها أن تستقيل لأنها تلحق ضرراً وتحرج حتى حزبها.

كتلة كاملة من الائتلاف لم تصوت، أول من أمس، لصالح القانون. ما هذا إن لم يكن نكتة؟ وحتى أناس ميرتس دخلوا فقط في القراءة الثانية. كابوس وزير العدل تحقق، أول من أمس، بعظمة. فلنرَ ماذا ستكون استنتاجاته.

لكن يخيل أن أحداً أيضاً لم يتصور أجواء الجنون، إحساس انعدام الغاية، الموقف المخجل في الهيئة العامة والذي تضمن انفجارات للنائب إمسلم الذي هاجم الوزير إلكين بغضب لا يعقل. بين الحين والآخر يخيل أن أجواء التسيب في الكنيست تتعاظم فقط. المزيد فالمزيد، المشاهدة بالبث الحي والمباشر تبعث على الاشمئزاز والقرف. وكأن بالمرء يشاهد حادث سير مخيفاً دون قدرة على أن يشيح عنه عينيه.

قبل بضع ساعات من التصويت، كان الائتلاف يعرف أن القانون لن يجاز. في حديث جرى بين بينيت، ولابيد وساعر تقرر التوجه إلى التصويت بصرف النظر عن أي شيء. وإذا ما سقطوا فيه فسيطرحون القانون مرة أخرى للتصويت في أقرب وقت ممكن.

بخلاف منشورات مختلفة، لم تكن الأجواء صحية. صحيح أن التفاؤل الذي ساد قادة المعارضة في نهاية الأسبوع الماضي، أو على الأقل التفاؤل الذي بثوه تبدل، أول من أمس، بالوعي. بينما اعتقد رئيس الوزراء ورئيس الوزراء البديل، حتى أول من أمس، أن المشكلة ستحل، بينما ليبرمان أصر على ألا يرى في هذا مشكلة؛ إذ إنه حتى لو لم يحل هذا فثمة ما يكفي من الوقت لإجازته – رفع وزير العدل الموضوع حتى مستوى الإنذار. موضوع كان يفترض في العالم الطبيعي أن يمر دون أي ضجيج أصبح موضوعاً للوجود أو عدم الوجود.

لقد كان موقف ساعر أنه إذا ما حصل أن القانون لتمديد الأنظمة التي تطبق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية لم يجز، فهذا لا يقل عن عملية مضادة كبرى. ليس فقط بالنسبة للمستوطنين في يهودا والسامرة، بل بالنسبة لكل دولة إسرائيل. سقوط القانون سيثبت برأيه أن الحكومة غير قادرة على أن تؤدي مهامها، وبالتالي لن يعود لها حق وجود.

قرار أول من أمس كان أنه حتى يطرح القانون مرة أخرى للتصويت، سيحاول الائتلاف إحداث ضغط داخل الكتل، الموحدة وميرتس، بل وممارسة ضغط جماهيري، بنيّة عزل النائبين الزعبي وغنايم، كما كان حديث عن جعل التصويت على أداء متان كهانا اليمين القانونية كوزير بمثابة تصويت حجب ثقة لأجل البدء بإجراء العزل لشموليك، عفواً عيديت سيلمان.

تصويتكم سيكون عاراً، هدد، أول من أمس، إلكين المعارضة، قبل دقائق من التصويت. فقد حاول حمل نواب المعارضة على عدم التصويت ضد، في واحدٍ من التصويتات الأكثر هذياناً التي كانت هنا. التصويت الذي يقوم به رجال الليكود، الصهيونية الدينية والأحزاب الحريدية بالتصويت ضد شيء ما يتعارض تماماً ومصالح جمهورهم، بينما ميرتس والحزب الإسلامي مطلوب منهما أن يصوتا مع أنظمة معناها كفيل بأن يفسر كاستمرار للاحتلال. عالم مقلوب.

من سمع، أول من أمس، إلكين عجب: هل هذا هو الرجل الذي نشر عنه، قبل ثلاثة أيام فقط، أنه في

مفاوضات مع الليكود ليكون وزير العدل في حكومة نتنياهو؟! مثل ساعر، الذي ركل الدلو حين أعلن في الأيام الأخيرة أن نتنياهو لن يتلقى أي جائزة على سلوكه السائب.

نية ساعر هي أنه لا ينوي أن يكون جائزة نتنياهو الذي قاد المعارضة لتصويت فضائحي بهذا القدر، وأن نتنياهو سيتعين عليه أن يقف أمام الجمهور وأمام المستوطنين ويشرح لماذا لا يساعدهم. إن إسقاط قانون يهودا والسامرة لن يقربه من تحقيق أهدافه السياسية، قال ساعر، أو بكلمات أخرى: أخيلة رئيس الوزراء السابق بأن يقربه التصويت من القانون – تبددت.

* * *

"هآرتس": ماذا لو انتهى القانون العسكري الذي تفرضه إسرائيل على الضفة الغربية؟

بقلم: هاجر شيزاف وحن معنيت

ترجمة: القدس العربي

الكنيست أمام تمديد مفعول "أنظمة الطوارئ في يهودا والسامرة، الحكم والمساعدة القانونية"، التي تطبق القانون الإسرائيلي على الإسرائيليين سكان الضفة الغربية. سريان مفعول الأنظمة التي تم سنها للمرة الأولى في 1967 واستمر تمديدها حتى اليوم، يتوقع انتهاؤها مع نهاية حزيران الحالي. ما تداعيات ذلك على المستوطنين إذا لم يحصل مشروع القانون لتمديد سريان الأنظمة على الأغلبية، هل ستتحول الضفة الغربية إلى منطقة لجوء للمجرمين؟ وهل هناك بديل لتمديد الأنظمة في الكنيست؟ "هآرتس" تشرح ذلك. على ماذا تنص الأنظمة وبأي وتيرة يتم تمديدها؟

القوانين تنظم العلاقات بين المستوطنين سكان الضفة وأنظمة الحكم الإسرائيلية، ويتم تمديد سريان مفعولها مرة كل خمس سنوات. وهي قوانين تنظم وضع المستوطنون الذين هم مواطنون إسرائيليون يعيشون بالفعل خارج حدود إسرائيل، وإمكانية قيام سلطات إسرائيلية مثل الشرطة بالعمل خارج حدود الدولة. ودور هذه الأنظمة تمكين المواطنين الإسرائيليين وسلطات الدولة من الحركة بحرية بين الضفة وإسرائيل. إذا انتهى مفعول الأنظمة/القوانين، ما تداعيات ذلك على المستوطنين؟

في المقام الأول، هذا الأمر سيؤثر على إمكانية محاكمة مستوطنين وإسرائيليين يعيشون داخل حدود إسرائيل على مخالفات ارتكبت في الضفة. الآن، السياسة المتبعة في إسرائيل هي أن الإسرائيليين تتم محاكمتهم وفق منظومات القضاء المدنية الموجودة داخل حدود إسرائيل، في حين تتم محاكمة الفلسطينيين في محاكم

عسكرية، ويسري فيها القانون العسكري. عند انتهاء سريان الأنظمة، فإن المحاكم في إسرائيل لا يمكنها محاكمة إسرائيليين ارتكبوا جرائم في الضفة، وسيحاكمون في محاكم عسكرية في ظل القانون العسكري.

هناك عدة فروق بين منظومة القضاء الإسرائيلي ومنظومة القضاء العسكري؛ القانون العسكري يمكن من الانتظار 48 ساعة قبل تقديم متهم بمخالفات جنائية أمام قاض، في حين أن القانون داخل إسرائيل ينص على فترة انتظار قصوى لا تزيد على 24 ساعة. ووفق المنظومة العسكرية، فإن فتى ابن 12 سنة يمكنه أن يتلقى عقوبة بالسجن. وهذه القوانين تسري الآن على الفلسطينيين فقط. إضافة إلى ذلك، إذا انتهى سريان الأنظمة، فإن الإسرائيلي الذي سيتم تقديم قضيته أمام المحكمة العسكرية ربما يسجن في سجون الضفة.

ما هي التأثيرات الأخرى على المستوطنين؟

لهذه الأنظمة تداعيات مهمة في كل ما يتعلق باعتبار المستوطنين سكاناً دائمين في إسرائيل، لأنه من ناحية القانون الإسرائيلي، لا فرق بين إسرائيلي يعيش في نيويورك وإسرائيلي يعيش في "أريئيل" [مستوطنة في الضفة الغربية]. إذا انتهى سريان الأنظمة، فإن بعض الحقوق والواجبات التي تنبع من المواطنة الإسرائيلية لن تسري على المستوطنين، فالأنظمة تفرض قانون سجل السكان وقانون التأمين الصحي وأمر الضرائب، وأيضاً القوانين المتعلقة بالوراثة والوصاية على المواطنين الذين يعيشون في الضفة. ولتوضيح ذلك، فإن قانون نقابة المحامين ينص على أن من هو من سكان إسرائيل يمكنه أن يكون عضواً في النقابة، والأنظمة تنص على أن الإسرائيلي الذي يعيش في الضفة يعدّ مواطناً. في أعقاب ذلك، عند انتهاء سريانها، فإن المستوطنين الذين لا عنوان آخر لهم داخل حدود إسرائيل يعيشون فيه بشكل دائم، لا يمكنهم أن يكونوا أعضاء في نقابة المحامين.

هل صحيح أن المستوطنين لن يستطيعوا التصويت إذا انتهى مفعول الأنظمة؟

للتصويت في الانتخابات يجب على الإسرائيلي أن يكون له عنوان سكن في البلاد. وإذا انتهى مفعول الأنظمة فإن قانون سجل السكان لا يسري على المستوطنات، نظرياً هذا الأمر سيمنع المواطنين من التصويت. مصادر في وزارة العدل قالت للصحيفة بأنه سيتم بحث مسألة تصويت المستوطنين حتى لو انتهى مفعول الأنظمة. وحسب أقوال هذه المصادر، سيكون بالإمكان اعتبار المستوطنين إسرائيليين يعيشون في الخارج والسماح لهم بالتصويت في صندوق اقتراع عسكري يوضع في الضفة أو الدخول إلى إسرائيل والتصويت داخل حدود الدولة.

ماذا التداعيات التي ستكون على الفلسطينيين إذا انتهى مفعول الأنظمة؟

الأنظمة تخول إسرائيل بأن تسجن فلسطينيين في أراضيها، والآن يتم احتجاز نحو 3500 سجين من الضفة في السجون داخل حدود إسرائيل، هذا رغم أن القانون الدولي يحظر على دولة الاحتلال محاكمة أو سجن سكان المناطق المحتلة خارجها. على أي حال، من ناحية القضاء الإسرائيلي، لا يمكن احتجاز شخص في سجن عقب حكم صدر ضده في مكان ليس إسرائيل، لذلك هناك بند في الأنظمة يخول باحتجاز فلسطينيين في السجون داخل إسرائيل. إذا انتهى مفعول الأنظمة، ستضطر إسرائيل إلى نقل السجناء الفلسطينيين الذين حكموا في الضفة ومسجونين في إسرائيل إلى سجون في الضفة.

ما أهمية انتهاء مفعول الأنظمة من ناحية صلاحيات الشرطة؟

الأنظمة تخول شرطة "شاي" (يهودا والسامرة) بالتحقيق في جرائم ارتكبت داخل إسرائيل، واعتقال إسرائيليين هربوا إلى مناطق الضفة بعد ارتكابهم جريمة في إسرائيل. إذا انتهى مفعول الأنظمة، لن تكون الشرطة مخولة بفعل ذلك. علاوة على ذلك، إذا انتهى مفعول الأنظمة فسينتج فصل بين شرطة "شاي" التي تعمل في الضفة وشرطة إسرائيل، ولن يكون بالإمكان نقل معلومات جمعت على يد الشرطة في الضفة إلى إسرائيل وبالعكس. والقانون العسكري ينص على شروط مختلفة عن التي ينص عليها القانون الإسرائيلي، فيما يتعلق بجزء من نشاطات الشرطة. مثلاً، في الضفة لا حاجة إلى أمر للقيام بتفتيش.

هل يمكن أن تتحول الضفة إلى منطقة ملجأ للمجرمين إذا انتهى مفعول الأنظمة؟

الجواب نعم. انتهاء مفعول الأنظمة سيؤدي إلى فقدان شرطة "شاي" صلاحية اعتقال إسرائيليين ارتكبوا جرائم وهربوا إلى الضفة. وطريقة إجبارهم على الوصول إلى المحاكم في إسرائيل ستكون تقديم طلب تسليم للحكم العسكري في الضفة، مثلما يتم في حالة مجرم يهرب إلى الخارج.

هل هناك بدائل لتمديد الأنظمة في الكنيست، مثلاً بفرضها عن طريق أوامر من القائد العسكري؟

القائد العسكري في الضفة لا يمكنه أن يخول السلطات الإسرائيلية بالعمل داخل إسرائيل، ولا يستطيع فعل ذلك إلا في الضفة. على سبيل المثال، القائد العسكري لا يستطيع إعطاء تعليمات لنقابة المحامين باعتبار إسرائيلي أحد مواطني إسرائيل. مع ذلك، يمكن إيجاد بديل لجزء من الأنظمة بواسطة وزارة الداخلية. مثلاً، نقل عنوان السكن لمستوطنين إلى عنوان في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، هناك قوانين، مثل قانون التأمين الصحي أو أمر الضريبة، التي أصبحت تتضمن تطرقاً لسكان إسرائيل الذين يعيشون في الضفة.

* * *

"معاريف": قبيل الانتخابات النصفية.. كيف أصبح المجتمع الأمريكي مصدر قلق لإسرائيل؟

بقلم: زلمان شوفال

حسب المعطيات الأخيرة، ثمة تأييد في أسفل الدرك للرئيس الأمريكي جو بايدن. كما أن هروب موظفي الإدارة من البيت الأبيض يشهد على ترد مكانته. غير أن التأييد لدونالد ترامب، بخلاف المعتاد، يراوح مكانه.

مؤخراً، نشرت مقالات بحثت في تعمق الانشقاق في المجتمع الأمريكي، الظاهرة التي تجد تعبيرها في سياسة الهويات؛ بمعنى "إما أن تكون منا أو ضدنا"، وعملياً في ظواهر مثل "شطب الثقافة"، وإزالة كتب الكُتّاب "غير الملتزمين" من المكتبات العامة، ومقاطعة المحاضرين الذين "لا يسيرون في التلم". وهذا لا يبشر بالخير لا من ناحية فرص الولايات المتحدة في مواجهة أزماتها الداخلية، ولا ما يتعلق بترميم مكانتها على المستوى الدولي.

كما أنها ليست أنباء طيبة لإسرائيل؛ إذ رغم خلافات الرأي في موضوع إيران أو الفلسطينيين، فإن الولايات المتحدة تظل حليفتنا الاستراتيجية الرئيسة وهي أيضاً بيت لنصف أبناء شعبنا. مؤخراً، نشر "مركز بيو" التقرير السنوي عن مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة، ووجد أنه بالتوازي مع الارتفاع المعتدل في تأييد الجمهور الأمريكي لإسرائيل، طرأ ارتفاع في تأييد الفلسطينيين. معطيان يقلقان على نحو خاص: في أوساط الشبان حتى سن 29 هناك مؤيدون للفلسطينيين أكثر من إسرائيل. بينما كان التأييد لإسرائيل كثيفاً من قبل المستطلعين الجمهوريين، وهو ضعف الذي للسلطة الفلسطينية، فلدى الديمقراطيين تفوق طفيف للفلسطينيين.

كما أن اللاسامية المتعاظمة في الجانب اليساري من الخريطة السياسية لا تنقطع عن المسألة، ومن يكره اليهود يكره دولتهم أيضاً، وهذا ليس مؤشر اعتراض على السياسة أو على هذه الحكومة أو تلك، بل على حق وجود إسرائيل.

رئيس الموساد الأسبق تمير باردو، قال مؤخراً إن فشل إسرائيل في حل المشكلة الفلسطينية هو الذي يقرر موقف الحزب الديمقراطي الأمريكي من إسرائيل، لكنه يشوش بين السبب والمسبب، إذ إن مواقف اليسار الراديكالي المناهضة لإسرائيل، وأحياناً اللاسامية، تنبع من فكر شامل. وتكثر مثل هذه الظواهر في الجامعات أيضاً، لكن لماذا نشكو من هارفرد وجامعة نيويورك إذا كانت أعلام فلسطين رفعت في جامعة بن غوريون في النقب.

كل هذا دون التقليل من جسامة اللاسامية في اليمين المتطرف، لكنها في الهوامش أكثر. بينما اللاسامية في اليسار، إضافة إلى جذورها التاريخية، مؤطرة وأصبحت عاملاً ذا تأثير سياسي وثقافي واجتماعي في السنوات الأخيرة.

صحيح، ليس كل أعضاء الحزب الديمقراطي مناهضين لإسرائيل، بل العكس؛ الأغلبية والقيادة في مجلسي الكونغرس وكذا الرئيس نفسه هم من المركز السياسي المؤيد تقليدياً لإسرائيل والمعارض لـ BDS وغيرها من المبادرات المناهضة لإسرائيل. لكن من تحت السطح، وأحياناً حتى من فوقه، جعل اليسار التقدمي داخل الحزب الصراع ضد إسرائيل جزءاً من صراعه ضد القيادة القديمة وهو يعمل بمنهاجية على الترويج لمواقفه بتأييد الممثلين اليساريين في المجلس الأعلى، السناتورين بيرني ساندرز وإليزابيت وورن، وفي مواضيع عديدة أيضاً ينال تأييد منظمة "جي ستريت".

وثمة "خبراء" يصعدون إلى العربة، مثل مستشار السياسة الخارجية لساندرز، ماثيو روس، الذي هاجم في مقال في "فورين افيرز"، ما وصفه "المعاملة المدللة من جانب حكومة بايدن تجاه إسرائيل". النواة الكفاحية هي الـ "سكويد" كما تسمي نفسها مجموعة عضوات متطرفات، بعضهن فلسطينيات أو مسلمات، في مجلس النواب. بين المبادرات التي طرحها الـ "سكويد" مؤخراً، تقليص المساعدة والتعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بما فيها مساعدة القبة الحديدية؛ وتأييد "حق العودة" للاجئين العرب إلى إسرائيل، وتحديد يوم ذكرى رسمي لـ "النكبة". تتسع دوائر متزايدة من نواب كونغرس آخرين حول هذه المجموعة، فيزيدون بذلك وزنهم النسبي حيال القيادة القديمة.

يد الوسط هي العليا حالياً، بما في ذلك مواضيع إسرائيل، لكن هذا قد يتغير إذا ما زاد عدد ممثلي اليسار المتطرف بواحد او اثنين من المجلسين في الانتخابات النصفية في تشرين الثاني. وعلى هذا يبذل الآن كل الجهد الدعائي، المالي والتنظيمي في المعسكرين: رفع سيطرة اليسار على الكتلة التي ستنتخب أو إفشاله.

سيكون الصراع الأساس على تحديد المرشحين في الانتخابات التمهيدية، وستكون اختبارات القوة المهمة في ولايات مثل نيويورك وإيلنوي وكاليفورنيا وفلوريدا، التي لها عدد كبير من الممثلين في مجلس النواب، وأصبحت المعركة في بعضها صراعاً علنياً بين مؤيدي إسرائيل ومعارضيها. وتبين أن الصراعات في "جفعات رام" ليس الوحيدة التي تؤثر على وضع إسرائيل، بل ثمة صراعات في "جفعات الكابيتون".

* * *

"هآرتس": زيارة بايدن: إسرائيل خارج معادلة المصالح

بقلم: الون بنكاس

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

يبدو أنه توجد في إسرائيل "جهات رفيعة" تعتقد أن إسرائيل هي مركز الكون والاعتبار الرئيس في كل عملية اتخاذ القرارات للرئيس الأميركي.

بالنسبة لهذه الجهات فإن جو بايدن لا يستطيع النوم في الليل بسبب القلق على مصير حكومة بينيت. "لا يهمني ما يحدث في السعودية. ولكن نحن مضطرون لمساعدة نفتالي"، هكذا هم على ثقة بأنه يقول لمستشاريه. وإلا لا يمكن توضيح التفسير الغريب لتأجيل زيارة بايدن في الشرق الأوسط، وهي زيارة لم يتم الإعلان عنها في أي يوم بشكل علني ونهائي، التي من البداية كانت تدور حول السعودية فقط.

فعليا لا توجد للولايات المتحدة مصلحة في الدفع قدما بزيارة للرئيس الأميركي في إسرائيل وفي مناطق السلطة الفلسطينية. الزيارة في إسرائيل كانت من البداية مرتبطة بزيارة السعودية وعديمة الأهمية بحد ذاتها. في مجال السياسة الخارجية هذا إضاعة لوقت الرئيس وحرف اهتمامه عن الحرب في أوكرانيا وعن سياسته أمام الرئيس الروسي فلادمير بوتين وعن إقامة وتوسيع تحالفات في المحيط الهادئ.

التضخم وانتخابات منتصف الولاية القريبة في الولايات المتحدة، إضافة إلى قرارات المحكمة العليا فيما يتعلق بالإجهاض ورخص السلاح التي يتوقع اتخاذها في شهر حزيران الحالي تتطلب اهتمام الرئيس بالشؤون الداخلية الأميركية.

زيارة واسعة في الشرق الأوسط في موعد قريب من عقد قمة الناتو وعقد قمة "جي 7"، تعني غياب عشرة أيام عن واشنطن، ما لا يمكن للرئيس أن يسمح لنفسه به في هذه الفترة بالتحديد.

الزيارة في السعودية جددت استخدام مصطلح "سياسة الواقع"، سواء استهدفت التبرير أو معارضة زيارة الرئيس. "سياسة الواقع" في السياسة الخارجية هي مقاربة فلسفية وعملية تستند إلى مبدأ أساسي واحد وهو أن الدولة يجب عليها السعي لتحقيق أو الدفع قدما بمصالحها على أساس اعتباراتها الذاتية، هياكل ومعادلات قوة في المنظومة الدولية وليس على أساس حسابات أخلاقية.

ميكيافيلي رسم منطق سياسة الواقع من أجل ضمان نجاح حكم الأمير في السياسة الداخلية، بسمارك ترجم ذلك إلى سياسة خارجية؛ ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر وآخرون حولوا ذلك إلى مقاربة عامة.

أهمية السعودية في سلم أولويات ومصالح الولايات المتحدة توجد في حالة تراجع مستمر.

واعتبارها حليفة لأميركا يوجد في إعادة تقييم منذ سنوات. أمامنا رئيس أقسم، حتى الآن قام بالوفاء بقسمه،

بأن يحول محمد بن سلمان إلى شخص مجذوم، الذي تورطه في قتل جمال الخاشقجي تم تحديده من قبل الـ "سي.آي.ايه"، وتبريد العلاقات مع المملكة. أمامنا رئيس قرر أن لا يدعو فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا إلى قمة الدول الأميركية التي افتتحت أمس في لوس انجلوس، سواء لأن هذه الدول غير ديمقراطية أو لأنها تخرق حقوق الإنسان بشكل دائم. ولكنه يفحص بجدية زيارة السعودية وإجراء لقاء مع ابن سلمان. يبدو أن هذا سياسة واقعية صارخة، تعادل قرار نيكسون زيارة الصين في 1972.

زيارة السعودية توجد لها مبررات بارزة في سياسة الواقع. أولا، ابن سلمان نفسه. صحيح أنه بعيد عن أن يكون ديمقراطيا ليبراليا، لكن من المرجح أنه في ظل غياب تدخل خارجي دراماتيكي فإنه هو الذي سيحكم السعودية في العقود القادمة.

ثانيا، توجد لأميركا مصلحة واضحة في استمرار وقف إطلاق النار في اليمن، حيث هناك السعودية تقريبا ورطت الولايات المتحدة خلافا لمصلحتها.

ثالثا، رغم التوتر وحركة البندول الجامحة للأزمات المؤقتة في العلاقات إلا أن السعودية لا تزال حليفة رئيسة لكبح نفوذ إيران العنيف والذي يضعضع الاستقرار في المنطقة، وهذه مصلحة واضحة لأميركا.

رابعا، السعودية هي منتجة كبيرة للنفط. وفي ظل غياب فنزويلا وإيران عن سوق النفط العالمية فإن السعودية أصبحت هي المصدر لتعويض النفط الروسي الذي يخضع لعقوبات متشددة.

خامسا، التطبيع بين السعودية وإسرائيل يخدم توجه أميركا للانفصال عن الشرق الأوسط ونقل التركيز والموارد إلى حوض المحيط الهادئ وكبح الصين.

سادسا، إقامة وترسيخ منظومة تحالفات في آسيا تقتضي رسالة استقرار والتزام بالتحالفات من قبل الولايات المتحدة في أماكن أخرى. في العالم المتشكك بعد عهد ترامب، فيما يتعلق بالسياسة الأميركية، هذه رسالة مهمة.

إذا كانت سياسة الواقع حقا تملي قرارات بايدن فيجب عليه التأكد من أن السعودية ستدفع ثمن زيارة الرئيس مسبقا.

هذا الثمن يجب أن يشمل إعلان السعودية عن نيتها إنتاج المزيد من النفط حتى لو كانت قدرتها محدودة، وأن تتجنب رفع الأسعار. ومجرد الاستعداد يعطي إشارة تهدئة للأسواق حسب الأميركيين.

السعودية يجب عليها أيضا التأكد من إعادة روسيا عن اتفاقية سقف إنتاج "الأوبيك"، الاتفاق الذي يمنع زيادة الإنتاج.

في نهاية المطاف، سيطلب منها إظهار إشارات حقيقية على استعدادها للتطبيع مع إسرائيل.

هذه العلاقة يمكن أن تؤدي إلى شبكة علاقات إقليمية تعطي وزناً موازياً لإيران، دون وجود كبير لأميركا.
وإذا قام بايدن بزيارة السعودية وإسرائيل في نهاية شهر تموز القادم، بعد أن يتم دفع الثمن المذكور أعلاه بالكامل، فسيكون هناك منطق وفائدة لسياسة الواقع.
ولكن التنازل عن اعتبارات أخلاقية وعدم تحقيق أي شيء فسيعتبر فشلاً كان يمكن تجنبه بسهولة عن طريق إلغاء الزيارة.

* * *

" هآرتس": أمور غريبة حدثت في الكنيست!

بقلم: يوسي فيرتر

الكنيست بكامل هيئتها، التي رأت في أيامها الصدئة تصويتات غريبة ومجنونة، حطمت أمس رقمها القياسي. فاليمين صوّت ضد تسوية المكانة القانونية للمستوطنين في المناطق، واليسار صوت مع. في "المشتركة" و"الليكود" احتفلوا مثلما في التصويت على قانون المواطنة. "أمور غريبة" ليس فقط اسم مسلسل في "نيت فليكس"، بل هذه هي السياسة عندنا.
لسقوط القانون لا يوجد أي تأثير فوري على مصير نصف مليون مستوطن في الضفة، لكن يمكن أن يكون له تأثير قاتل على مصير الحكومة. لو أن فقط مازن غنايم (راعم) وغيداء ريناوي (ميرتس) صوّتا ضد مثلما توقعوا في البداية فإن جدعون ساعر، على سبيل المثال، كان يمكنه استيعاب ذلك. هو لا يعطي "جائزة لمن سيصوتون ضد"، مثلما أشار في محادثة زوم مع نشطائه في يوم الجمعة. ولكن عندما لم يدخل الأعضاء الثلاثة من "راعم" وعلى رأسهم منصور عباس الى القاعة في الكنيست فإن الحدث تصبح له أبعاد اخرى.
أمس رأينا ائتلافاً لا يعرف نفسه. اذا لم ينجح هذا الائتلاف في تجنيد الأعضاء الستين الذين بقوا له ولم ينهِ تصويتاً حاسماً بنتيجة مخجلة، 58 – 52، فيصعب التصديق بأنه سينجح في التعافي من ذلك. عباس لن ينجح في تغيير موقف غنايم الذي توجهُه الآن هو رئاسة بلدية سخنين. يئير لابيد فشل فشلاً ذريعاً مع رينواي زعبي بعد لحظة من الاحتفالات بـ"عودتها الى الائتلاف". الاول طرد زعيم قائمته منصور عباس الذي ضمه للقائمة رغم أنه ليس عضواً في "راعم"؛ الثانية بصقت للمرة التي لا تحصى في وجه الشخص الذي خرج عن اطواره من أجل مصالحتها وإبقائها داخل الإطار.
بعد السقوط أمس، هذا البرنامج انتهى. وهجوم نير اورباخ أحمر الوجه على غنايم يدل بدرجة معينة على مزاجه الشخصي. نحن لن نتفاجأ اذا استيقظنا صباح غد عليه وهو يقول "أنا لم أعد أتحمل المزيد".

بخصوص ساعر يجب أن ننتظر ونرى. هو ما زال يعتقد أن نتنياهو وعصابته خطر كبير وواضح وملموس على الدولة، لكن مشكوك فيه اذا كان ما زال يرى جدوى من استمرار حياة الائتلاف الحالي. الخيار الذي أمامه هو خيار صعب: بين حل الحكومة التي لم تكن لتقوم بدونه، التي كان هو عامل استقرار وانضباط فيها، وبين استمرار تعثر محرج في الوقت الذي فيه كل شيء ينهار من حوله؛ وفوق كل ذلك النبأ الذي يقول بأنه في فترة ولايته كوزير للعدل فإن القانون الذي يسوي مكانة المستوطنين لم تتم المصادقة عليه.

بدون أي علاقة، حتى لو كان كل شيء يرتبط بالآخر، حتى في يوم حاسم جداً، الذي فيه كل الاهتمام الإعلامي يتركز على الحكومة، على فشلها وعجزها، فان بينيت لم ينجح في منع استقالة أخرى مدوية في مكتبه. أمس علم أن المتحدث السياسي، نتان سيدي، هو الشخص الرفيع الرابع الذي يقدم استقالته. من كثرة اللبنات التي تسقط فبصعوبة بقي هناك سور حول رئيس الحكومة. سيدي الشاب، المهني الذي لديه مؤهلات، توصل الى استنتاج أسلافه بأن "الحفل انتهى" (حسب تعبير المستشارة السياسية شمريت مئير). كل واحد من الاربعة المستقيلين له سببه الخاص ولغته الخاصة، كما تقول الأغنية. ولكن التأثير المتراكم هو تأثير مدمر. في "راعم"، مثلاً، يفسرون الهروبات من المكتب كاشارة على التفكك. وإذا كان الأمر هكذا فهم يتساءلون لماذا يجب عليهم مواصلة التصويت مع الحكومة في مواضيع لم يحلم أعضاء كنيست عرب في أي يوم بتأييدها

* * *

تقارير

N12: تحركات الائتلاف ضد أعضاء الكنيست المتمردين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

كانت محاولة تمرير لوائح "قانون الضفة الغربية" يوم (الإثنين) في الكنيست مهمة مستحيلة للحكومة، وستصبح المهمة في محاولتهم التالية أكثر صعوبة، لأنه لن يكون الآن أسهل بالنسبة لعضو الكنيست وليد طه من حزب "راعم" التصويت لصالح المستوطنات، حتى لو استقال مازن غنايم الذي صوت ضد اللوائح من الكنيست، فإن الذي سيأتي مكانه شخص أيد إطلاق صواريخ حماس على "الإسرائيليين" – ولا يبدو أنه الشريك النهائي لتمرير اللوائح التي من شأنها أن تفيد "المستوطنين."

لذا يحاول الائتلاف الآن حل المشكلة الاستراتيجية التي يواجهها بالوسائل التكتيكية، أما بالنسبة لعضو الكنيست غيداء ريناوي الزعبي، التي خالفت أيضاً انضباط الائتلاف، وصوتت ضد اللوائح، تعتزم "ميرتس"

النظر بجدية في إمكان إعلانها "مستقيلة" – بقصد ردعها من البناء على مستقبل وظيفي في "راعم المتحدة" أو في "القائمة المشتركة."

أما عضو الكنيست "عيديت سليمان"، فالوضع عكس ذلك تماماً، لأنهم قالوا دائماً إنها إذا تجرأت على التصويت مرةً واحدةً فقط ضد الائتلاف، فسيتم إعلانها مستقيلة، وهنا لم يتم الإعلان عن أنها متقاعدة فحسب، بل لم يتم عزلها من رئاسة لجنة الصحة، الأمر الذي أثار غضب عضوة الحزب "شيرلي بينتو."

ينقسم حزب "يمينا" الآن إلى كتلتين: إحداهما ترى "عيديت" كشريك مستقبلي، والأخرى لا تعتقد أنه لا، في هذه الأثناء التكتل الأول هو الفائز.

المعارضة اعتبرت أن "نير أورباخ" الحلقة الضعيفة. أما بالنسبة لعضو الكنيست "نير أورباخ"، فهنا تكون المصيدة أكثر أهمية بعد أن وعد رئيس الوزراء "بينت" بأنه لن يفعل كما فعلت "عيديت" – بمعنى أن "بينت" لن يسمع عن استقالته من الائتلاف من التلفزيون، لذلك، يقدر "بينت" أنه بمجرد أن يأتي "أورباخ" لإبلاغه بقراره، سينجح في إقناعه بالتراجع.

يدرك حزب "راعم" أن فضلهم قد انتهى، وأنه يجب عليهم اتخاذ خطوات مهمة وجادة، وقال رئيس الحزب منصور عباس -الذي تم حشره بالفعل في الزاوية بعد كل هذه الإخفاقات في الائتلاف، في محادثات مغلقة مع قيادة "راعم" :-"**إما أن نعود إلى الائتلاف منضبطين بالكامل، أو أن نذهب إلى صناديق الاقتراع."**

عباس يقول في الواقع إن على عضو الكنيست مازن غنايم الاستقالة بعد قراره التصويت ضد لوائح "قانون مستوطنات الضفة الغربية"، من جانبه هو يدرك أيضاً أن هذه المناورات لا يمكن أن تستمر، وأخبر أصدقاءه في "راعم" أنه لا يستبعد استقالته من الكنيست، وإذا كان هذا هو الخيار الوحيد الذي قدموه له – فعندئذٍ سيفعل ذلك.

يقولون في "راعم" إنهم في اليومين المقبلَيْن سيقدمون إلى غنايم صفقة معينة لن يكون قادراً على رفضها، وستؤدي ذلك إلى استقالته من الكنيست، بالطبع من المحتمل أن يكون جزءًا من الصفقة دعمُ ترشحه لمنصب رئيس بلدية سخنين.

* * *

استطلاع

تراجع لائتلاف "بينت" مقابل تقدم لـ"نتنياهو – سموتريتش" حسب آخر استطلاع رأي للانتخابات

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أظهر أحدث استطلاع أجرته قناة كان العبرية تراجعا كبيرا للائتلاف الذي يقوده نفتالي بينت لبيد منصور عباس.

وقالت قناة كان إنه في حال جرت انتخابات فإن حزب يمينا سيحصل على 6 أصوات بينما يحصد حزب الليكود بزعامة نتنياهو 35 صوتا. وأوضحت النتائج اختفاء حزب أمل جديد الذي يتزعمه ساعر لعدم وصوله لنسبة الحسم، بينما لوحظ تقدم كبير للصهيونية الدينية الذي يترأسها سموتريتش بحصوله على 10 مقاعد. وعليه، فإن تجمع أحزاب الائتلاف الحالي سيحصل على 54 والمعارضة بزعامة الليكود ستحصل على 60. **كانت نتائج الاستطلاع كالتالي**:

الليكود (نتنياهو) 35 بدلا من 30 في الكنيست الحالي

يوجد مستقبل (لابيد) 20 بدل من 17 في الكنيست الحالي

الصهيونية الدينية (سموتريتش) 10 بدلا من 6 في الكنيست الحالي

أزرق أبيض (غانتس) 8 بدون تغيير

شاس (درعي) 8 بدلا من 9 في الكنيست الحالي

العمل (ميخائيلي) 7

يهدوت هتوراة (غافني) 7

المشتركة (عودة) 6

يمينا (بينت) 6 بدلا من 7 في الكنيست الحالي

"إسرائيل" بيتنا (ليبرمان) 5 بدلا من 7 في الكنيست الحالي

راعام (عباس) 4

ميرتس (هوروفيتس) 4 بدلا من 6 في الكنيست الحالي

أمل جديد (ساعر) 0 لا يتجاوز نسبة الحسم وهو يحوز على 4 مقاعد في الكنيست الحالي.

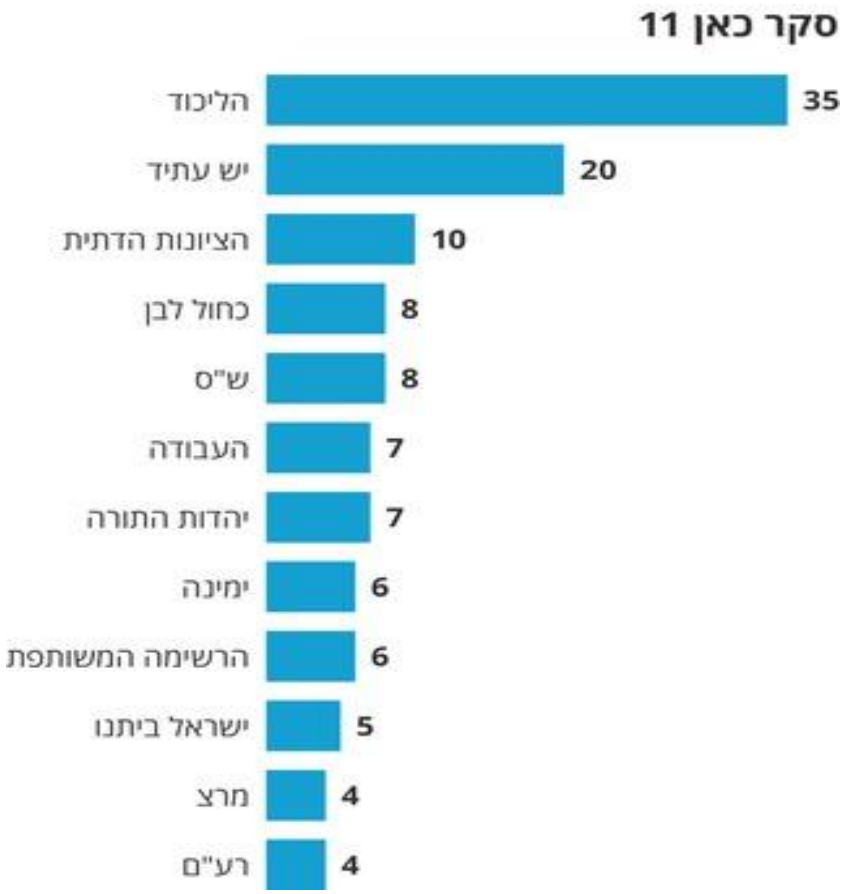

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الكتلة بقيادة نتنياهو ستفوز بـ60 مقعدا إذا أجريت انتخابات، على بعد مقعد واحد من الأغلبية

الاستطلاع وجد أن 35 في المئة يريدون بقاء الائتلاف في السلطة، والثلث يفضل انتخابات جديدة، و25 في المئة يدعمون قيام نتنياهو بتشكيل حكومة بديلة بدون انتخابات

توقع استطلاع للرأي مساء الخميس فوز كتلة اليمين والأحزاب المتدينة بقيادة زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو بـ60 مقعدا – على بعد مقعد واحد من الأغلبية – إذا تم إجراء انتخابات، في حين أن حزب "أمل جديد"، برئاسة وزير العدل غدعون ساعر، لن ينجح بدخول الكنيست.

النتيجة الإجمالية ستكرر فعليا المأزق الحالي في الكنيست، مع عدم حصول المعارضة ولا الحكومة بقيادة رئيس الوزراء نفتالي بينيت على أغلبية برلمانية. وقد انخفض عدد مقاعد الائتلاف إلى 60 مقعدا منذ أن

انسحبت نائبة من حزب رئيس الوزراء، "يمينا"، من الائتلاف في أبريل الماضي. منذ ذلك الحين، صوت العديد من أعضاء الائتلاف الآخرين ضد تشريعات ترعاها الحكومة، مما يعطي الانطباع وبشكل متزايد بأن الائتلاف غير قادرن على الحكم.

وفقا للاستطلاع الذي نشرت نتائجه قناة "كان" العامة يوم الثلاثاء، سيكون حزب "الليكود" بزعامة نتنياهو مرة أخرى هو الأكبر في الكنيست بحصوله على 35 مقعدا، يليه حزب الوسط "يش عتيد" بزعامة وزير الخارجية يائير لابيد بـ20 مقعدا.

وتوقع الاستطلاع أن يكون حزب اليمين المتطرف "الصهيونية المتدينة" ثالث أكبر الأحزاب بعشرة مقاعد، بينما سيحصل كل من حزب "شاس" الحريدي وحزب "أزرق أبيض" الوسطي على ثمانية مقاعد لكل منهما.

وأعطى الاستطلاع كلا من حزب "يهودوت هتوراة" الحريدي وحزب يسار الوسط "العمل" سبعة مقاعد، بينما توقع فوز حزب "يمينا" بزعامة بينيت وحزب "القائمة المشتركة" ذات الغالبية العربية بستة مقاعد لكل منهما.

وبحسب الاستطلاع، سينخفض عدد مقاعد حزب "يسرائيل بيتينو" العلماني اليميني، بزعامة وزير المالية أفيغدور ليبرمان، من سبعة إلى خمسة مقاعد، بينما سيفوز كل من حزب "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي وحزب اليسار "ميرتس" بأربعة مقاعد – خسارة صافية قدرها مقعدين للقائمة الأخيرة.

حزب اليمين "أمل جديد" بزعامة ساعر لن يتجاوز نسبة الحسم (3.25 في المئة) من إجمالي الأصوات اللازمة لدخول الكنيست.

إجمالا، ستحصل الأحزاب التي تشكل الحكومة حاليا- باستثناء "أمل جديد" – على 54 مقعدا. سيكون لحزب الليكود بزعامة نتنياهو وشركائه 60 مقدا ، في حين سيكون لدى القائمة المشتركة ستة مقاعد. بدون أغلبية، لن يتمكن نتنياهو من استبدال بينيت كرئيس للوزراء، مما قد يؤدي إلى إطالة حالة الجمود في الكنيست.

النتائج أشارت إلى تحسن بسيط لكلا الكتلتين، مقارنة باستطلاع رأي من شهر مايو، الذي توقع فوز الإئتلاف بـ53 مقعدا والكتلة بقيادة نتنياهو بـ59 مقعدا. كان أداء القائمة المشتركة أفضل في ذلك الاستطلاع، حيث حصل الحزب على ثمانية مقاعد.

أجرى استطلاع الرأي معهد "كنطار"، وشمل 552 مشاركا وبلغت نسبة هامش الخطأ فيه 4.4 في المئة.

تم إجراء استطلاع الرأي بعد أن أسقط الكنيست تشريعا طرحه ساعر لتمديد تطبيق القانون الإسرائيلي على مستوطني الضفة الغربية. ولقد حذر زعيم "أمل جديد" مسبقا من أن الفشل في تمرير القانون يعرض بقاء الإئتلاف للخطر.

قالت أغلبية ضيقة من الإسرائيليين – 35 في المئة – إنهم يفضلون بقاء الحكومة الحالية في السلطة. وقال ثلث الناخبين إنهم يفضلون العودة إلى صناديق الاقتراع، بينما قال حوالي 25 في المئة إنهم يؤيدون تشكيل حكومة بديلة برئاسة نتنياهو.

سُئل الأشخاص الذين شملهم استطلاع الرأي عن قرار أحزاب المعارضة اليمينية بالتصويت ضد التشريع الذي يوسع القانون الإسرائيلي ليشمل المستوطنين من أجل إحراج الحكومة. أيد القرار 47 في المئة من ناخبي الليكود و 45 في المئة من ناخبي "الصهيونية المتدينة."

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": استطلاع: معظم الإسرائيليين يعتقدون أن التوترات داخل المجتمع قد تفاقمت منذ وصول بينيت إلى السلطة

أظهر الاستطلاع أن أقل من ثلث المستجيبين قالوا إنهم سيصوتون لنفس الحزب الذي دعموه في انتخابات مارس 2021

يعتقد غالبية الإسرائيليين أن التوترات داخل المجتمع الإسرائيلي قد تفاقمت خلال العام الماضي. ويتعلق الأمر بكل من الإسرائيليين الذين صوتوا لأحزاب الائتلاف والذين صوتوا لأحزاب المعارضة، وفقا لإستطلاع جديد.

سأل "مؤشر الصوت الإسرائيلي" الشهري، الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، المستطلعين عن شعورهم بأداء الدولة بقيادة رئيس الوزراء نفتالي بينيت، في جوانب مختلفة.

كما هو متوقع، اعتمد تقييم الإسرائيليين لأداء الحكومة الحالية في الغالب على ما إذا كانوا قد صوتوا لأحزاب في الائتلاف أو المعارضة. ويعتقد المستطلعون الذين صوتوا لأحزاب المعارضة البرلمانية في البلاد أن وضع إسرائيل قد ساء من جميع النواحي التي شملها الاستطلاع منذ أن أدت الحكومة اليمين قبل عام.

وردا على سؤال حول الوضع الاقتصادي في البلاد، قال 75 في المئة من المستطلعين الذين صوتوا لأحزاب المعارضة، أنه أسوأ مما كان عليه قبل عام. في المقابل، قال 30 في المئة من الذين صوتوا لأحزاب في الائتلاف أن الوضع أسوأ، بينما قال 41.5 في المئة إنهم يعتقدون أنه أفضل، وقال 17 في المئة أنه كان لم يتغير.

وفيما يتعلق بالتوترات داخل المجتمع الإسرائيلي، اتفق المزيد من المشاركين من الجانبين على أن الوضع مريع. وقال حوالي 72 في المئة من الذين صوتوا للمعارضة وحوالي نصف (48 في المئة) الذين صوتوا للائتلاف أن التوترات كانت أسوأ مما كانت عليه قبل عام.

يعتقد حوالي 70 في المئة من ناخبي المعارضة أن مكانة إسرائيل في العالم قد تضررت منذ وصول بينيت، عن حزب "يمينا" اليميني، إلى السلطة، بينما يعتقد 46 في المئة من ناخبي أحزاب الائتلاف أنها تحسنت، 26.5 في المئة قالوا إنها أسوأ، وقال 23 في المئة أنها لم تتغير.

لو تجرى الانتخابات اليوم، قال أقل من ثلث المستطلعين أنهم سيصوتون بالتأكيد لنفس الحزب الذي دعموه في انتخابات مارس 2021، وقال 57.5 في المئة أنهم ربما يفعلون ذلك. 20 في المئة فقط قالوا إنهم بالتأكيد لن يصوتوا لنفس الحزب، بينما قال 12 في المئة أنهم غير متأكدين.

أشار الاستطلاع أيضا إلى أنه خلال العام الماضي، انخفض التأييد لتعديل قانون الدولة القومية المثير للجدل ليشمل المساواة في تعريفه في أوساط اليهود الإسرائيليين – في انخفاض من 46.5 في المئة إلى 36 في المئة – وازداد بين العرب في إسرائيل من 85 في المئة إلى 90 في المئة.

يأتي الاستطلاع في الوقت الذي يكافح فيه الائتلاف الإسرائيلي للحصول على الأغلبية التي يحتاجها لتعزيز سياساته، وفشل آخرها في تمرير تشريع هام لتجديد تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي وبعض القانون المدني على الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية.

المعارضة التي يقودها الليكود، بقيادة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، انقضت على النتيجة، معلنة أن وقت الحكومة "انتهى." لكن الائتلاف تعهد بالمضي قدما.

على الرغم من الفوضى السياسية التي ميزت الكثير من حكومة بينيت الحاكمة لمدة عام، فقد حققت انتصارات صغيرة في مناطق أخرى. من الناحية الاقتصادية، كان أداء إسرائيل أفضل من معظم الدول في الفترة التي أعقبت جائحة كورونا. تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل نما بنسبة 8.1 في المئة في عام 2021، متجاوزا التوقعات السابقة ومُسجلا أعلى معدل نمو مالي تم تسجيله في إسرائيل منذ 21 عاما. تمكن بينيت أيضا من تمرير ميزانية وطنية، وهي أول ميزانية تم إقرارها منذ عام 2018.

ومع ذلك، يبدو أن معظم الإسرائيليين غير مقتنعون بتحالف بينيت الضيق والمتنوع ولا يؤمنون بقدرته على البقاء لفترة أطول.

وجد استطلاع حديث للقناة 12 أن كتلة نتنياهو ستفوز بـ59 مقعدا إذا أجريت الانتخابات اليوم، مما يضعها بالقرب من الأغلبية في الكنيست المكون من 120 مقعدا، لكنه أشار إلى مزيد من الجمود السياسي إذا انهارت الحكومة الحالية. مرت إسرائيل بأربعة انتخابات مريرة منذ عام 2019 حيث تكافح الكتل المتعارضة لتشكيل أغلبية قوية في الكنيست.

كما وجد الاستطلاع أن معظم الإسرائيليين يعتقدون أن الحكومة الحالية ستنهار في غضون ستة أشهر، وأن المزيد من الإسرائيليين يدعمون نتنياهو لمنصب رئيس الوزراء أكثر من أي مرشح آخر.